

الفصل الثاني عشر

البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني

جهاد حرب

تعنى هذه الورقة بتفحص تركيبة المجلس التشريعي الفلسطيني كما أفرزتها الانتخابات العامة الثانية التي جرت في ٢٥ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦ ومقارنتها بتركيبة المجلس التشريعي الأول المنتخب عام ١٩٩٦. لن نتطرق هذه الورقة إلى دلالات هذا الحدث السياسي وأثره على النظام السياسي أو عملية السلام. تنطلق هذه الورقة من معلومات تم جمعها من قبل فريق عمل دائرة السياسة والحكم في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية شملت جميع أعضاء المجلس التشريعي (١٣٢ نائبا).

(١) الانتماء السياسي لأعضاء المجلس

حصلت حركة "حماس" على النصيب الأكبر من مقاعد المجلس التشريعي في أول مشاركة لها في الانتخابات التشريعية، إذ حصل أعضاؤها على ٧٤ مقعدا من مقاعد المجلس المائة والاثان والثلاثون، أو ٥٦٪ من مجمل مقاعد المجلس. وحصلت حركة فتح على ٤٥ مقعدا، أو ٣٤٪ من مقاعد المجلس. وحصلت بقية القوائم الانتخابية (الجبهة الشعبية وتحالف بديل والمبادرة الوطنية والطريق الثالث) على تسعة مقاعد، أو ٧٪ من مقاعد المجلس. في حين حصل المستقلون (المتحالفون مع حركة حماس) على أربعة مقاعد أو ٣٪ من مقاعد المجلس. أما في المجلس السابق حصلت حركة فتح على ٦٨ من ٨٨ مقعدا (٧٧٪)، ولم يمثل من الأحزاب الأخرى سوا حزب "فدا" بمقعد واحد. وحصل المستقلون العلمانيون والإسلاميون على ١٩ مقعدا أي ٢٢٪ من مقاعد المجلس. (انظر الجدول رقم ١)

جدول رقم (١) توزيع أعضاء المجلس حسب الانتماء السياسي

المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي ١٩٩٦		الانتماء السياسي
العدد	%	العدد	%	
٧٤	٥٦,١	--	--	حماس
٤٥	٣٤,١	٦٨	٧٧,٣	فتح
٣	٢,٣	--	--	الجهة الشعبية
٢	١,٥	--	--	تحالف بديل (الجهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا)
٢	١,٥	--	--	الطريق الثالث
٢	١,٥	--	--	المبادرة الوطنية
٤	٣,٠	١٩	٢١,٦	المستقلون
--	--	١	١,١	فدا
١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠	المجموع

ولفهم حيثيات هذه النتائج يجدر الإشارة إلى ما يلي :

١- إن النظام الانتخابي المختلط الذي تم اعتماده في الانتخابات الحالية هو دمج لنظامين انتخابيين منفصلين عن بعضهما البعض ولكل منهما عوامل تصويتية ونتائج مختلفة . فالنظام النسبي يتيح للناخب التصويت للحزب أو القائمة التي يرغب بالتصويت لها دون الخوف من إهدار صوته ، وفي نفس الوقت يمنح القائمة نسبة من المقاعد في المجلس حسب نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها . أما نظام الأغلبية فيتيح للناخب التصويت للأفراد الذين يرغب بوصولهم إلى المجلس التشريعي ، ويمنح الفوز لمن يحصل على أعلى الأصوات . يحصر نظام الأغلبية المنافسة بين الحزبين الكبيرين والقادرين على حصد أصوات الناخبين ويخرج الأحزاب الصغيرة من معادلة الفوز . يوضح الجدول التالي عدد المقاعد التي حصلت عليها القوائم المشاركة في المنافسة الانتخابية على مستوى الوطن والمرشحون المتنافسون على مستوى الدوائر كل على حدا .

جدول رقم (٢) توزيع المقاعد حسب نتائج انتخابات القوائم وانتخابات الدوائر
مقارنة بالانتماء السياسي

الدوائر		الوطن		الانتماء السياسي
العدد	%	العدد	%	
٤٥	٦٨	٤٤	٢٩	حماس
١٧	٢٦	٤٢,٥	٢٨	فتح
--	--	٤,٥	٣	الجبهة الشعبية
--	--	٣	٢	تحالف بديل (الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا)
--	--	٣	٢	الطريق الثالث
--	--	٣	٢	المبادرة الوطنية
٤	٦	--	--	المستقلون
٦٦	١٠٠	٦٦	١٠٠	المجموع

٢- إن حركة فتح خاضت الانتخابات في الدوائر بقوائم رسمية أي بقوائم معتمدة رسمياً من قيادة الحركة، لكن ٧٦ مرشحاً من قيادات الحركة وكوادرها رشحوا أنفسهم من خارج تلك القوائم في الدوائر المختلفة كمرشحين مستقلين منافسين لمرشحي القوائم الرسمية للحركة على مقاعد الدوائر. أي أن كل مقعد تنافس عليه اثنان من حركة فتح على الأقل مقابل مرشح واحد من حركة حماس عن كل مقعد في الدوائر، بالإضافة إلى أن الفصائل والتنظيمات الأخرى رشحت عدداً من كوادرها في الدوائر. بحيث بلغ المعدل الإجمالي للتنافس هو مرشح واحد من حماس مقابل ٦ من المرشحين الآخرين.

أعطى هذا التشرذم في حركة فتح (العدد الكبير من المرشحين الفتحاويين "المستقلين") وفي تعدد المرشحين الآخرين حماس انتصاراً مدوياً بالرغم من أن معدل فوز مرشحيها في الدوائر لم يتجاوز ٤١٪ من متوسط أصوات المقترعين (مقابل ٣٤٪ لحركة فتح و ٢٥٪ لكافة المرشحين الآخرين مجتمعين). رغم أن حماس لم تفز في الدوائر بالأغلبية المطلقة للأصوات سوى في دائرة مدينة غزة حيث حصل مرشحوها على ٥١٪ من متوسط أصوات المقترعين. وتشير الانتخابات التشريعية أنه لو تمكنت حركة فتح من منع تشتيت أصوات ناخبيها (بإقناع الفتحاويين المستقلين بعدم التنافس في الانتخابات) لارتفعت نسبة التصويت لها في الدوائر (مجتمعة) إلى ٣٩٪، مما كان سيؤدي لارتفاع عدد المقاعد المخصصة لها بما يقدر بـ ١٦ مقعداً إضافياً ليلعب مجموع مقاعدها في الدوائر ٣٣ مقعداً مقابل ٣٣ لحماس والمستقلين الذين أيدتهم.

٣- إن ١٣ نائبا (أي نحو ١٠٪ من مجمل أعضاء المجلس التشريعي) هم من أحزاب سياسية ومستقلين من خارج حركتي فتح وحماس ، تسعة منهم (أي ٦٩٪) تم انتخابهم في القوائم الانتخابية على مستوى الوطن ، وأربعة نواب (أي ٣١٪) تم انتخابهم في الدوائر الانتخابية . ينتمي خمسة نواب من الذين تم انتخابهم في القوائم الانتخابية لأحزاب سياسية (الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب) منضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وواحد للمبادرة الوطنية، و٣ نواب مستقلين أو لا ينتمون لأحزاب سياسية. وأوضحت نتائج الانتخابات العامة الثانية أنه لم ينجح من المرشحين المستقلين في الدوائر الانتخابية الستة عشر سوى أربعة مرشحين تحالفوا أو تم دعمهم من حركة حماس، ثلاثة منهم في دائرة مدينة غزة والآخر في دائرة طولكرم. كما فشل مرشحو الأحزاب والفصائل والتنظيمات والقوائم (باستثناء مرشحي حركتي حماس وفتح) في الحصول على أي مقعد في الدوائر الستة عشر.

(٢) الخلفية الاجتماعية والمهنية والتعليمية لأعضاء المجلس

تشكل الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والتعليمية عادة عاملا حاسما في صياغة ملامح المؤسسة التشريعية وقدرتها على لعب دور مؤثر في الحياة السياسية. لذا يعد تحديد البنية الاجتماعية لأعضاء المجلس (من خلال التعرف على إمكاناتهم الشخصية مثل التحصيل العلمي والخلفية المهنية، ومعرفة مدى تمثيلية أعضاء المجلس التشريعي للفئات السكانية من جهة والشرائح الاجتماعية) عاملا أساسيا لمعرفة مردودية عمل المجلس، ومدى تأثيره في الحياة السياسية الفلسطينية.

الجنس

تظهر نتائج الانتخابات أن تمثيل المرأة في المجلس منخفض مقارنة بوزنها الديموغرافي. فازت ١٧ نائبة (أي ١٣٪) كلهن على القوائم الانتخابية (مقابل ٥ نساء أي ٦٪ من مقاعد المجلس السابق). لم تنجح أية مرشحة في الحصول على مقعد في الدوائر الستة عشر في انتخابات عام ٢٠٠٦. الجدول التالي يوضح توزيع أعضاء المجلس التشريعي للدورتين الانتخابيتين حسب الجنس.

جدول رقم (٣) توزيع أعضاء المجلس حسب الجنس

الجنس	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي ١٩٩٦	
	العدد	%	العدد	%
رجل	١١٥	٨٧	٨٣	٩٤,٣
امراة	١٧	١٣	٥	٥,٧
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

العمر

حدد قانون الانتخابات سن الثامنة والعشرين عاما للترشح لعضوية المجلس التشريعي وبذلك حصر العضوية لمن هم فوق هذا الحد الأدنى. وبالنظر إلى الفئات العمرية لأعضاء المجلس يتبين أن الفئة العمرية بين ٤٠ - ٤٩ هي الأكبر حجما في المجلس ٦٠ نائبا منهم ٤٠ نائبا (أي ٦٧٪) من حركة حماس و ١٨ نائبا من حركة فتح (٣٠٪). ومن ثم تليها الفئة العمرية بين ٥٠ - ٥٩ سنة بـ ٣٨ نائبا منهم ١٧ نائبا من حركة حماس يمثلون ٤٥٪ من هذه الفئة و ١٣ نائبا من حركة فتح أي ٣٤٪، فيما يشكل الآخرون ٣١٪ أي ٨ نواب وهم يشكلون ٦١٪ من مجموع نواب القوائم الأخرى والمستقلين.

فيما تشكل الفئة العمرية ٢٨ - ٣٩ نسبة ١٤,٤٪ من أعضاء المجلس التشريعي (أي ١٩ نائبا) منهم ١٢ نائبا من حركة حماس (أي ٦٣٪) يشكلون ١٦٪ من مجمل نواب حماس في المجلس (١٢ من ٧٤ نائبا)، وستة نواب من حركة فتح (أي ٣١٪) يمثلون ١٣٪ من مجمل نواب فتح (٦ من ٤٥)، والنائب المستقل حسام الطويل عن دائرة مدينة غزة أي ٧٪ من مجمل النواب المستقلين والكتل الأخرى (١ من ١٣ نائبا). أما عدد النواب من الفئة العمرية الذين تجاوزوا سن الستين عاما فهم ١٥ نائبا (وهي الفئة الأقل حجما في المجلس) منهم ٨ نواب (أي ٥٣٪) من حركة فتح وخمسة نواب من حركة حماس (أي ٣٣٪). أنظر جدول رقم ٤

جدول رقم (٤) توزيع أعضاء المجلس حسب الفئة العمرية

العمر	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي ١٩٩٦	
	العدد	%	العدد	%
٢٨-٣٩ سنة	١٩	١٤,٤	١٥	١٧,٠٥
٤٠-٤٩	٦٠	٤٤,٧	٣٧	٤٢,٠٤
٥٠-٥٩	٣٨	٢٩,٥	٢٧	٣٠,٦٨
٦٠ فما فوق	١٥	١١,٤	٩	١٠,٢٣
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

إن فشل الشباب (الفئة العمرية ٢٨-٣٩ سنة) في الحصول على المزيد من المقاعد في المجلس الحالي، بالرغم من خفض سن الترشح إلى ٢٨ سنة بدلا من ٣٠ سنة، يعود أساسا للانقسامات داخل حركة فتح حيث تنافس شباب فتح ضد بعضهم البعض. كما أنه يعني ضعف تأثير الشباب في الأحزاب السياسية الفلسطينية والإبقاء على قوة وهيمنة الحرس القديم فيها وتحديد السياسات العامة في مؤسسات السلطة التمثيلية.

الديانة

نص قانون الانتخابات الفلسطيني في المادة الثالثة على تخصيص ستة مقاعد مضمونة للمسيحيين في الدوائر الانتخابية الستة عشر، وأحال القانون إلى السلطة التنفيذية صلاحية تحديد الدوائر المخصص فيها مقاعد لهم بمرسوم يصدر عن رئيس السلطة الفلسطينية. حدد المرسوم الرئاسي رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٥ المقاعد في الدوائر التالية: دوائر رام الله (مقعد) والقدس (مقعدين) وبيت لحم (مقعدين) وغزة (مقعد). حصل المسيحيون على سبعة مقاعد (٥٪) من مقاعد المجلس التشريعي المنتخب عام ٢٠٠٦ بحصول النائب د. حنان عشراوي على المقعد الثاني لقائمة الطريق الثالث، يظهر الجدول التالي عدد المسيحيين في المجلس التشريعي الحالي والسابق ونسبة مقاعدهم فيه.

جدول رقم (٥) توزيع أعضاء المجلس حسب الديانة

الديانة	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي ١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
الإسلام	١٢٥	٩٥	٨١	٩٢,٠٤
المسيحية	٧	٥	٦	٦,٨٢
اليهودية	--	--	١	١,١٤

المستوى التعليمي والمهني

يعد المستوى العلمي والتكوين المهني عناصر هامة في تحديد الخبرات والقدرات المعرفية التي يتمتع بها النائب، فهي أدواته في أداء عمله، وقدرته في التعاطي مع القضايا المطروحة على المجلس، كما أن تعدد التخصصات يثري المداولات ويرفد اللجان البرلمانية عناصر الفاعلية لما لتلك اللجان من عمل متخصص.

يتمتع أعضاء المجلس التشريعي بدرجة "عالية" من التعليم العالي، إذ بلغت نسبة الحاصلين على تعليم جامعي (أربعة سنوات فأكثر) في المجلس الحالي ٨٥,٥٪ بالمقارنة بـ ٨٤٪ للمجلس السابق، فيما تبلغ نسبة حملة شهادة الماجستير والدكتوراه في المجلس

الحالي ٥, ٤٥٪ من مجمل أعضاء المجلس بينما هذه النسبة لم تتجاوز ٢٤٪ في المجلس السابق، وبلغت نسبة الذين حصلوا على شهادة التوجيهي فأقل ١٠٪ مقارنة بـ ٤, ١١٪ في المجلس السابق. (انظر الجدول رقم ٦)

جدول رقم (٦) توزيع أعضاء المجلس التشريعي حسب المستوى التعليمي

المجلس التشريعي ١٩٩٦		المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المستوى التعليمي
العدد	٪	العدد	٪	
١٠	١١,٤	١٣	٩,٩	توجيهي فأقل
٤	٤,٥	٦	٤,٦	دبلوم
٥٣	٦٠,٢	٥٣	٤٠,٠	بكالوريوس
٨	٩,١	٢٩	٢٢,٠	ماجستير
١٣	١٤,٨	٣١	٢٣,٥	دكتوراه
٨٨	١٠٠	١٣٢	١٠٠	المجموع

يتمتع نواب حركة حماس بالنسبة الأكبر ٦١٪ من حاملي شهادة الدكتوراه في المجلس التشريعي (أي ١٩ نائباً من أصل ٣١ نائباً) ويمثلون ٢٦٪ من مجمل أعضاء حركة حماس ال ٧٤، فيما يحمل ٩ نواب (أي ٢٩٪) من حركة فتح شهادة الدكتوراه ويمثلون ٢٠٪ من مجمل أعضاء حركة فتح ال ٤٥، ويحمل ٣ نواب (أي ١٠٪) من القوائم الأخرى والمستقلين هذه الشهادة ويمثلون ٢٣٪ من مجمل النواب الآخرين. ويمثل نواب حركة حماس ثلثا النواب الحاصلين على شهادة الماجستير ٦٩٪ (أي ٢٠ نائباً من أصل ٢٩ نائباً) ويمثلون ٢٧٪ من مجمل نواب حركة حماس، فيما يمثل نواب حركة فتح الحاصلين على شهادة الماجستير ١٧٪ (أي ٥ نواب) من الحاصلين على شهادة الماجستير و ١١٪ من مجمل نواب حركة فتح، أما النواب الآخرون الحاصلون على شهادة الماجستير يمثلون ١٤٪ من مجموع النواب حملة شهادة الماجستير و ٣٠٪ من مجمل عدد النواب الممثلين للقوائم الأخرى والمستقلين (من غير حركتي فتح وحماس).

كما يمثل نواب حركة حماس الحاصلون على شهادة البكالوريوس ٥٥٪ (أي ٢٩ من ٥٣) من مجمل النواب الحاصلين على شهادة البكالوريوس و ٣٩٪ من مجمل نواب حركة حماس، بينما نسبة نواب حركة فتح الحاصلين على شهادة البكالوريوس ٣٦٪ من مجمل النواب الحاصلين على شهادة البكالوريوس و ٤٢٪ من مجمل نواب حركة فتح، أما نواب القوائم الأخرى والمستقلون الحاصلون على شهادة البكالوريوس فيمثلون ٩٪ من مجمل النواب الحاصلين على شهادة البكالوريوس و ٣٩٪ من مجمل نواب القوائم الانتخابية والمستقلين من غير حركتي حماس وفتح. أما بالنسبة إلى النواب الحاصلين

على شهادة التوجيهي أو أقل ، فيمثل نواب حركة فتح ٧٧٪ (١٠ من ١٣) ونواب حركة حماس يمثلون ٢٣٪ منهم .

يلاحظ من التخصصات العلمية في المجلس التشريعي الحالي أن نائبا واحدا (من حماس) أي أقل من ١٪ يحمل شهادة في الحقوق مقارنة بـ ١٦ نائبا (أي ١٨٪ في المجلس السابق)، في حين أن ٢٦٪ من أعضاء المجلس مختصون في العلوم الدينية " الشريعة " جميعهم من حركة حماس مقارنة بنائين (أي ٥,٢٪) فقط في المجلس السابق، ويليهام حاملو الشهادات في العلوم السياسية والاجتماعية ٢٢ نائبا (منهم ٤ نواب من حركة حماس أي ١٨٪ مقارنة بـ ١٤ نائبا من حركة فتح أي ٦٤٪)، ومن ثم الآداب والطب لكل منها ١٢٪ (مقارنة بـ ١٩٪ و ١٧٪ على التوالي في المجلس السابق) تليها الإدارة والاقتصاد ١١٪ أي ١٤ نائبا منهم ٧ (٥٠٪) من نواب حماس و ٣ (٢١٪) من نواب فتح و ٤ (أي ٢٩٪) من القوائم الأخرى والمستقلين . (انظر الجدول رقم ٧)

جدول رقم (٧) توزيع أعضاء المجلس حسب التخصص العلمي

المستوى التعليمي	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي ١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
آداب ^١	١٦	١٢,١	١٧	١٩,٣
شريعة ^٢	٣٤	٢٥,٨	٢	٢,٣
حقوق	١	٠,٨	١٦	١٨,٢
طب ^٣	١٦	١٢,١	١٥	١٧,٠
هندسة ^٤	٨	٦,٠	٨	٩,١
إدارة واقتصاد	١٤	١٠,٦	٧	٨,٠
علوم ^٥	٨	٦,٠	٥	٥,٧
علوم اجتماعية وسياسية	٢٢	١٦,٧	٤	٤,٥
علوم عسكرية	--	--	٢	٢,٣
دون تخصص ^٦	١٣	٩,٩	١٢	١٣,٦
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

^١ لغات، تاريخ، تربية، جغرافيا .

^٢ العلوم الدينية .

^٣ طب، صيدلة، تخدير، أشعة .

^٤ مدنية، زراعية، طيران، جيولوجيا .

^٥ أحياء، بيئة، كيمياء، فيزياء .

^٦ مستوي أقل من توجيهي أو لم يكمل بعد الدراسة الجامعية .

إن وجود أكثر من ربع أعضاء المجلس (٣٤ نائبا) ممن يختصون في العلوم الدينية "الشريعة" مع ضعف واضح لتخصص الحقوق "القانون الوضعي" (نائب واحد) يعزز تأثير التوجهات الدينية عند نقاش القوانين في المجلس التشريعي ما قد يؤدي إلى تبني بعض التشريعات الدينية خاصة في نظام العقوبات .

المهن الأصلية

تبين التركيبة المهنية لعضوية المجلس التشريعي كما يوضح الجدول رقم (٨) أن الموظفين في القطاع العام يشكلون النسبة الأعلى من أعضاء المجلس التشريعي (٤٤٪)، أي ٥٨ نائبا، منهم ٢٢ (أي ٣٨٪) نائبا من حركة حماس و٣٤ (أي ٥٩٪) نائبا من حركة فتح . كما يوجد ٥٣ نائبا يمكن تصنيفهم بالتكنوقراط ، منهم ٣٨ (أي ٧٢٪) نائبا من حركة حماس مقارنة بتسعة نواب (١٧٪) من حركة فتح . يعمل ٢١ من ٣٨ نائبا (أي ٥٥٪) في حقل التدريس الجامعي منهم ١٣ نائبا (٦٢٪) مختصون في علوم الشريعة .

جدول رقم (٨) توزيع أعضاء المجلس حسب المهنة

المجلس التشريعي ١٩٩٦		المجلس التشريعي ٢٠٠٦		التوزيع المهني
العدد	٪	العدد	٪	
٤٤	٥٠	٥٣	٤٠,١	مهنيون "فنيون"
٣٧	٤٢	٥٨	٤٤,٠	العاملون في القطاع العام
٧	٨	٧	٥,٣	رجال أعمال
--	--	٢	١,٥	رؤساء بلديات
--	--	٨	٦,١	متفرغين للعمل السياسي
--	--	٤	٣,٠	بلا
٨٨	١٠٠	١٣٢	١٠٠	المجموع

يلاحظ أن ثمانية من الاثنى عشر عضوا الذين كانوا أعضاء في المجلس السابق هم من حركة فتح والأربعة الآخرون من المستقلين . كما أن ستة من هؤلاء الأعضاء فازوا في الدوائر والستة الآخريين فازوا في القوائم النسبية ، أربعة على قائمة حركة فتح وواحدة على قائمة الطريق الثالث والأخرى على قائمة فلسطين المستقلة . كما أن ثلاثة نواب (نساء) من أصل خمسة في المجلس السابق أي ٦٠٪ تم إعادة انتخابهم في المجلس الحالي .

منطقة الإقامة ومكان السكن

تشير التركيبة الجغرافية للمجلس أن ثلث النواب (٣٦٪) من سكان قطاع غزة والثلثين (٦٤٪) من سكان الضفة الغربية نصفهم في كل من الضفة وغزة فازوا في القوائم النسبية والدوائر الانتخابية، وأن ثلثي نواب حماس (٤٧ من ٧٤ نائباً) وفتح (٢٩ من ٤٥ نائباً) هم من سكان الضفة.

يشكل نواب المدن ٥٨٪ (٧٧ نائباً) من أعضاء المجلس، ٣٧ نائباً من حركة حماس (أي ٤٨٪) وهم نصف عدد أعضاء حركة حماس في المجلس، و٢٨ (أي ٣٦٪) نائباً من حركة فتح وهم يشكلون ٦٢٪ من مجمل عدد أعضاء حركة فتح في المجلس. أما النواب (١٣ نائباً) القاطنون في البلدات فيشكلون ١٠٪ من أعضاء المجلس (مقارنة بستة عشر نائباً أي ١٨٪ في المجلس السابق). إن التراجع في نسبة التمثيل للبلدات ناتج عن ترفيع وزارة الحكم لعدد من البلدات إلى مدن.

ارتفعت نسبة أعضاء المجلس (٢٣ نائباً) القاطنين في المخيمات إلى ١٧,٤٪ (مقارنة بـ ١١٪ في المجلس السابق) منهم ١٣ (أي ٥٦,٥٪) نائباً من سكان قطاع غزة و ١٠ (أي ٤٣,٥٪) نواب سكان الضفة الغربية. ولم تتجاوز نسبة النواب القاطنين في الريف (١٩ نائباً) ١٤,٥٪ من مجموع أعضاء المجلس جملهم (١٨ نائباً) من سكان الضفة ونائب واحد من غزة، و ١٣ بين هؤلاء من حركة حماس (أي ٦٨٪) وخمسة (أي ٢٦٪) من حركة فتح ونائب مستقل (د. حسن خريشة).

جدول رقم (٩) توزيع أعضاء المجلس حسب مكان السكن

مكان السكن	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي ١٩٩٦	
	العدد	%	العدد	%
مدينة	٧٧	٥٨,٣	٥١	٥٨
بلدة	١٣	٩,٩	١٦	١٨,٢
قرية	١٩	١٤,٤	١١	١٢,٥
مخيم	٢٣	١٧,٤	١٠	١١,٣
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

حالة اللجوء

يشكل النواب اللاجئون ثلث أعضاء المجلس (٤٨ نائباً) منهم ٢٢ (أي ٤٦٪) نائباً يقطنون الضفة الغربية و ٢٦ (أي ٥٤٪) يقطنون قطاع غزة. والثلثان من غير اللاجئين (٨٤ نائباً) منهم ٢٢ نائباً (أي ٢٦٪) من سكان قطاع غزة و ٦٢ نائباً (أي ٧٤٪) من سكان

الضفة الغربية. ينتمي ٢٩ (أي ٦٠٪) من النواب اللاجئيين لحركة حماس، و ١٥ (أي ٣١٪) لحركة فتح. وينتمي ٤٥ (أي ٥٤٪) من النواب غير اللاجئيين لحركة حماس، و ٣٠ (أي ٣٦٪) لحركة فتح. (أنظر الجدول رقم ١٠)

جدول عدد (١٠) توزيع أعضاء المجلس حسب وضع اللجوء

اللجوء	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي ١٩٩٦	
	العدد	%	العدد	%
لاجئ	٤٨	٣٦,٤	٣٠	٣٤,١
غير لاجئ	٨٣	٦٣,٦	٥٨	٦٥,٩
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

ويسكن ٢٣ نائبا أي ٤٧٪ من النواب اللاجئيين في المخيمات و ٥٣٪ يسكنون المدن والبلدات والقرى.

وضع الإقامة

يلاحظ أن ٩١٪ أي ١٢٠ نائبا هم من المقيمين (مقارنة مع ٦٩٪ في المجلس السابق)، في حين أن ٩٪ (مقارنة بـ ٣١٪) أي ١٢ نائبا من العائدين هم من حركة فتح (عشرة نواب) والجهة الشعبية نائب واحد وآخر من قائمة بديل، وهو أقل من نصف عدد النواب العائدين في المجلس السابق (٢٧ نائبا) يعود هذا لمقاطعة حركة حماس للانتخابات الأولى أولا ثم ثانيا لضعف مكانة العائدين خاصة بعد وفاة الرئيس عرفات والانقسامات داخل حركة فتح واتهامات الفساد للعديد منهم. كما أن الإعجاب الذي حظي به العائدون في بداية قيام السلطة الفلسطينية قد تلاشى في هذه الانتخابات.

جدول رقم (١١) توزيع أعضاء المجلس حسب وضع الإقامة

وضع الإقامة	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي ١٩٩٦	
	العدد	%	العدد	%
عائد	١٢	٩	٢٧	٣٠,٧
مقيم	١٢٠	٩١	٦١	٦٩,٣
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠